

أثر الوثائق في تغيير المفاهيم

د. سيد علي إسماعيل

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

جامعة الإمارات العربية

إذا كانت الصحف والدوريات القديمة - بما تحمله من أوراق صفراء بالية - تمثل ذاكرة الأمة المصرية، فإن الوثائق المحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة، تمثل هوية وشخصية الأمة المصرية بأسرها!! وكفى بنا أن نضرب مثلاً لذلك، بالحديث عن قلم الوزارت، الذي مازال موجوداً في هذه الدار، بما يحمله من ملفات الموظفين منذ عهد محمد علي باشا مؤسس الأسرة العلوية، ومؤسس مصر الحديثة.

والملفات الرسمية المحفوظة بقلم الوزارات، تعتبر من أهم المصادر التاريخية، لأنها تشمل على أصول الوثائق المتعلقة بأسماء أصحابها، منذ توظيفهم، وحتى إحالتهم على المعاش أو وفاتهم. ووثائق هذه الملفات، تخدم الباحثين في عدة مجالات، منها:

١ - كتابة ترجمة وثائقية لبعض الأعلام، ممن يصعب على الباحث إيجادها، في الكتب المنشورة. وأيضاً معرفة أمور تاريخية، امتنع بعض المؤرخين من الاقتراب منها في وقتنا الحاضر. ومن ذلك ملفات: خورشيد رائف، عبد الله فكري، إبراهيم أسعد، حسن عيسوي .. وهم من نُظار تكية مكة المكرمة. وكذلك ملفات مصطفى نصر، مصطفى خلوصي، محمد أمين .. وهم من نُظار تكية المدينة المنورة^(١).

٢ - كتابة ترجمة وثائقية لبعض الأعلام، ممن يصعب على الباحث إيجادها، بصورة دقيقة، في الكتب المنشورة. ومن ذلك ملفات: كلوت بك، سليمان باشا الفرنساوي، علي باشا مبارك، علي باشا إبراهيم، سعد باشا زغلول، مصطفى باشا رياض، إلياس الأيوبي^(٢).

٣ - التعرف على توقيعات وأختام وخطوط بعض الأعلام، وأسلوب كتاباتهم، وذلك في مجال تحقيق الوثائق المجهولة والمتهاكة.

- ٤ - التعرف الدقيق للمسيرة الوظيفية، لبعض الأعلام، بما فيها من وظائف وأعمال، سقطت من بين يدي كُتاب السير والتراجم. ومن ذلك ملفات: إسماعيل بك عاصم، باولينو درانيت باشا، ماريت باشا^(٣).
- ٥ - التعرف الدقيق على أسماء زوجات وأبناء وورثة بعض الأعلام، ومن ذلك ملفات: أبو السعود أفندي، عبد الرازق بك عنایت، علي باشا مبارك^(٤).
- ٦ - التعرف على أدق تفاصيل الأعمال السرية والعلنية، التي قام بها هؤلاء الأعلام، ومن ذلك ملفات: عباس حافظ، عبد العزيز البشري، إبراهيم رمزي^(٥).
- ٧ - التعرف على النياشين والإنعامات والرتب المختلفة، مثل النيشان المجيدي، والنيشان العثماني، ورتبة التمايز ورتبة الميرمان. وذلك في ملفي إسماعيل صبري وأحمد شوقي^(٦).
- ٨ - معرفة الأسماء الحقيقية لبعض الأعلام، مثل: الدكتور طه حسين واسمه الحقيقي طاهر حسين علي، وحفني ناصف واسمه الحقيقي محمد الحفني ناصف، وإسماعيل صبري واسمه الحقيقي إسماعيل عبد السلام إمام، وزكي طليمات واسمه الحقيقي زكي عبد الله سليمان طليمات، د. محمد شفيق غربال واسمه الحقيقي شفيق عبد الحميد غربال^(٧).
- وإذا تطرقنا بصورة عملية لبعض الملفات، نلاحظ أنها تشتمل على وثائق نادرة، مثل ملف (أبو السعود أفندي)، الموجود به أقدم شهادة وفاة وأعلام وراثة مخطوطة، في العصر الحديث عام ١٨٧٨.

وقد كان شرطه من قبله ما يشهد
بمنه الامانة والبرهان
مما لا يخفى

تمت المصنفه سماه وثمانين ارباه نفر متصرف وشهد المصنف ان السعد افندي المذكور قد وفى
بمهمات المدينه في مختلف المرات بدينه سوي مع افاضه بتركه جميع الاموال التي كانت له من ماله
عيسى باشا ولا بد منه لذلك المذاق بالكلية ولا توجد جبريت خارجي القدر بواحدة من ولا عدد في هذه
مضيقه ولا قدر ولا بد منه ههنا ولا تفرق بينه وبينه من المذاق بغير الاستخفاف وتوفاه ورثا وحرم
نوبته المسمى عبد هاشم بن المصنف المسمى في التزوير من بعد وفاته بدوي وبناته من فقيه وعزبن
العقد المسمى في بعض عقد عديدها واحدا عشرين نوبه بعد وفاته غدا من شهر شبان سنة ١٢٠١ ولود المسمى في
وفاته وحاصلات من بعض عقد واحد من عبد الهادي بن عيسى من زوج اخوي توفت قبل وفاته ودل عليه توفاه
حال حياته ولم توفى احد من اهل بيته خلاف بنه عشرين المسمى في المذموم الذي توفى في المسمى في المسمى في
الودود من بعد وفاته ولا ناث ولا ناث وقد توفت في سنة ١٢٠١ من بعد وفاته والده عبد الله هاشم سنة ١٢٠٢

شهادة
مصدقين
المصنف

شهادة
مصدقين
المصنف

شهادة
مصدقين
المصنف

شهادة
مصدقين
المصنف

شهادة
مصدقين
المصنف

شهادة وفاة وأعلام وراثه لأبي السعود أفندي عام ١٨٧٨م

أما ملف (إسماعيل صبري باشا) وكيل الحاقية وشيخ الشعراء، فنجلده يشتمل
على شهادته الدراسية كأحد الطلبة المبعوثين لدراسة القانون، بمدينة أكس بفرنسا عام
١٨٧٨، وهي أقدم شهادة دراسية في العصر الحديث.

Copie

Copy conforme à l'original
de la Bibliothèque
de l'Université

République Française.

Diplôme de Sciences en Droit.

Le Ministre de l'Instruction Publique,
Vu le certificat d'aptitude au grade de Docteur
en Droit accordé, le 15 Avril 1881, par les Professeurs de
la Faculté de Droit d'Alger, Académie d'Alger, au
Sieur Ismaël Sabry, né au Caire, département d'Egypte
le 16 Février 1854.

Vu l'approbation donnée à ce certificat par le
Recteur de la dite Académie;
Ratifiant le susdit certificat;
Quels, par les présentes, ont été deux Ismaël
Sabry le Diplôme de Sciences en Droit, pour en jouir
avec les droits et prérogatives qui y sont attachés par
la loi, de droit et conformément.

Fait à Paris, le 15 Mars de l'année républicaine 1881.
Le Ministre de l'Instruction Publique,
Le Secrétaire d'Etat.

Le Ministre de l'Instruction Publique,
Signé: A. Combes.



Le Secrétaire d'Etat de l'Instruction Publique,
Signé: A. Combes.

شهادة شيخ الشعراء إسماعيل صبري باشا عام ١٨٧٨م

وملف (عبد العزيز البشري)، الذي يشتمل على شهادة عالية الأزهر عام ١٩١٢، موقعة من الخديوي عباس حلمي الثاني، ومختومة بخاتمه. ومن الطريف وجود خطاب من البشري، بخصوص شهادته هذه، كتبه يوم ١٩١١/٥/٨ - عندما كان كاتباً بقلم سكرتارية مجلس الأوقاف - خاطب فيه رئيسه في العمل، قائلاً: "عزتلو أفندم رئيس قسم الإدارة، قد أمضيت في طلب العلم بالجامع الأزهر الشريف ثلاثة عشر عاماً تلقيت فيها كل ما يؤهلني للتقدم إلى امتحان شهادة العالمية. وحيث إن الامتحان قد اقترب موعده ولم يبق بيئي وبينه إلا ما يحتمل مذاكرة الدروس بقدر الطاقة. فألتمس من مراحمكم التفضل بالتصريح لي بأجازة شهر ونصف ابتداء من يوم ١٦ مايو الحالي لأتفرغ في هذه المدة إلى قضاء ذلك الغرض وأسأل الله تعالى أن يحفظكم ويقيكم كهفناً للعلم وملاذاً لأهله اللهم آمين" (١).



DIPLOMA

Society of Apothecaries of London.
registrable under the Medical Acts and qualifying the holder
to practise Medicine, Surgery and Midwifery.

Know all men by these Presents that

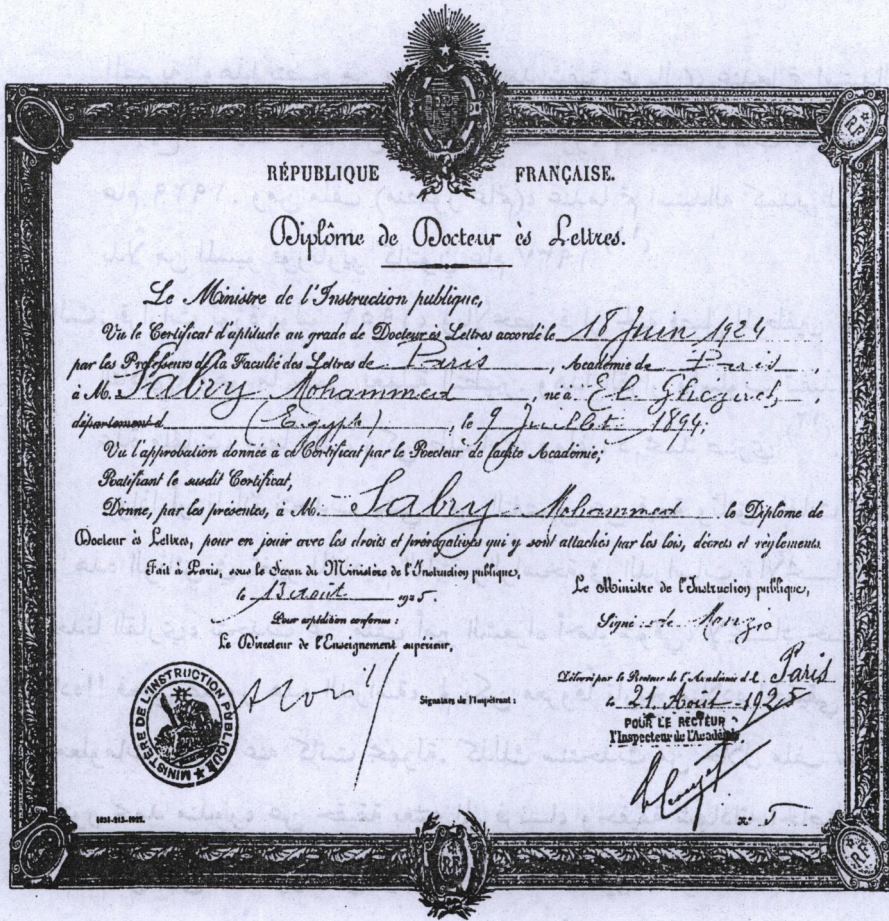
Ahmed Zaky, the holder
has passed an Examination in Medicine, Surgery & Midwifery
duly held by the Society with the assistance of Examiners
appointed by the General Medical Council in accordance
with the Medical Act 1886 and is qualified and entitled
upon registration under the Medical Acts to practise
Medicine, Surgery and Midwifery,
and that the Society in exercise of the powers conferred by Statute (1886-1902)
do hereby grant to Ahmed Zaky the title of
the qualification and title of **Licentiate in Medicine & Surgery**
of the Society of Apothecaries London.

*Special power hereby given to the Examiners and
the General Medical Council to sign the
Diploma and to issue the parchment
Certificate in accordance with the Statute*

<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>
<i>Witnessed by the Examiners</i>	<i>Witnessed by the General Medical Council</i>

شهادة أحمد زكي أبي شادي من لندن عام ١٩١٥م

وهكذا نجد ملف (د. محمد صبري)، الذي يشتمل على أول شهادة دكتوراه
الدولة من السربون، يحصل عليها عربي أو مصري عام ١٩٢٤. وملف (إبراهيم رمزي)،
الذي يشتمل على شهادة الكلية التعاونية بمانسستر، وهي أول شهادة تُمنح عن طريق
المراسلة عام ١٩٢٤. وملف (زكي طليمات)، الذي يشتمل على مستندات تثبت، أنه
أول مبعوث من الحكومة المصرية لدراسة فن التمثيل والإخراج بفرنسا عام ١٩٢٥^(٩).



دكتوراه الدولة من السربون للدكتور محمد صبري عام ١٩٢٥

وهناك بعض الملفات التي تعكس تصرفات سياسية للدولة، من الممكن أن تكون معروفة، ولكننا لم نحصل على وثائق كأدلة عملية عليها. ونسوق لذلك ثلاثة أمثلة:

الأول: تعسف الحكومات المصرية، ومحاولتها تكميم أفواه الموظفين، وكبت حرياتهم السياسية، وذلك عن طريق الفصل التعسفي. ويتضح هذا من ملف (إسماعيل عاصم)، الذي رفت بالاستصواب عام ١٨٨٣، لوقوفه بالقول والكتابة مع الثورة العربية. وملف (عباس حافظ)، الذي كتب مقالة أبدى فيها رأيه السياسي، في أحد ضباط الجيش - وهو حمدي سيف النصر - عام ١٩٣٠، مما أدى إلى رفته^(١٠).

الثاني: محاولة الحكومة المصرية، إحلال المصريين محل الأجانب، في الوظائف الحكومية

المصرية. وهذا يتضح من ملف (د.محمد شفيق غربال)، عندما تم استبداله كأستاذ للتاريخ الحديث، بدلاً من المسيو جرانديور، بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٢٩. ومن ملف (منصور غانم)، عندما تم استبداله كمدير للأوبرا الملكية، بدلاً من المسيو فورناريو كانتوني عام ١٩٣٧ (١١).

الثالث: قرارات ثورة يوليو ١٩٥٢، وبالأخص قرار لجنة فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي، وهو ما سُمي بعملية التطهير. وهذا القرار وأسلوب تنفيذه، موجود في عدة ملفات، منها ملف زكي طليمات، وملف د.محمد صبري (١٢).

وإذا أردنا أن نتحدث بشيء من التفصيل عن قيمة وثائق ملفات قلم الوزارات، وأثر هذه الوثائق في تغيير المفاهيم الثابتة والراسخة في الدراسات والأبحاث المنشورة، سيجدنا القاريء نتحدث عن ملف أمير الشعراء أحمد شوقي، لإيجاد حل لإشكالية ميلاده!! فحتى صدور هذه الدراسة، لم يكن معروفاً تاريخ ميلاده الحقيقي، هذا بالإضافة إلى معلومات أخرى عنه كانت مجهولة. كذلك ستحدث من خلال ملف شيخ النقاد الدكتور محمد مندور، عن حقيقة بعثته إلى فرنسا، وحقيقة شهاداته الحاصل عليها، حيث إنه لم يحصل على الدكتوراه من فرنسا، كما كان مقرر له. وكذلك ستحدث من خلال ملف زكي طليمات، كيف قدرته الدولة باعتباره أول مبعوث للحكومة المصرية إلى فرنسا لدراسة فن التمثيل والإخراج، بأن عينته أميناً لمخازن دار الأوبرا!! ثم ستحدث عن مصير أسرتي الوزير علي باشا مبارك، والأديب إبراهيم عبد القادر المازني، بعد وفاتهما.

ميلاد أمير الشعراء أحمد شوقي

هل يتصور القاريء أن هناك معلومة واحدة، مهما كانت بسيطة وغير مهمة، من الممكن أن تكون مجهولة حتى الآن، عن أمير الشعراء أحمد شوقي؟! أعتقد أن الإجابة معروفة للجميع .. ورغم ذلك فهناك في الحقيقة معلومات مجهولة عن هذا الشاعر العملاق!! فمن خلال الوثائق التي بين أيدينا نستطيع أن نقول (١٣): إنه تقلد وظائف عديدة، بدأها بوظيفة كاتب بقلم العرضحالات بالمعية السنية تحت التمرين في ١٨٩٠/٢/٢٥، عندما كان تلميذاً بالمدارس، بدلاً من مصطفى زكي الكاتب بقلم

العرضحالات. وكان راتبه السنوي ٧٥٠ جنيهاً، أي بواقع ٦٢ ونصف الجنيه، وهو مبلغ ضخم جداً بحساب زمن أواخر القرن التاسع عشر!!

وبعد عام واحد فقط، وتحديدًا في أول إبريل ١٨٩١، نُقل أحمد شوقي من قلم العرضحالات إلى قلم السكرتارية، وارتفع راتبه الشهري إلى مائة جنيه!! وهكذا بدأ يتقلد الوظيفة تلو الأخرى، فنجده عام ١٩٠٥ محرراً أول بالقلم الأفرنجي، ثم رئيساً له عام ١٩٠٧، ثم رئيساً لقلم الترجمة بالديوان الخديوي عام ١٩٠٩، ثم مديراً للأقلام الأفرنجية بالديوان الخديوي عام ١٩١٣. ومع كل وظيفة جديدة كان راتبه يتضخم بما يتناسب مع وظيفته، وبما يتناسب مع مكانته كشاعر القصر!! أما الإنعامات والنياشين التي حصل عليها فهي كثيرة، ومنها: الرتبة الرابعة عام ١٨٩٢، والنيشان المجيدي عام ١٨٩٩، والرتبة الثالثة عام ١٩٠٠، والرتبة الأولى من الصنف الثاني عام ١٩٠٥، والنيشان العثماني الثالث عام ١٩٠٧.

ولعل أغرب معلومة سيجدها القاري عن أحمد شوقي، إن تاريخ ميلاده الحقيقي غير معروف حتى الآن!! بل أن تاريخ ميلاده المنشور في جميع ما كُتب عنه غير صحيح!! وأن تاريخ ميلاده الذي كتبه بنفسه في (الشوقيات القديمة) غير صحيح أيضاً!! فعلى سبيل المثال نجد تاريخين مختلفين عن ميلاده في بعض المراجع، الأول إنه ولد عام ١٨٦٨، والآخر إنه ولد عام ١٨٧٠^(١٤). ويناقش د. ماهر حسن فهمي هذا الأمر قائلاً:

”اختلف مؤرخو الأدب في مولد شوقي، فجلهم ذكر إن ميلاده كان عام ١٨٦٨م وجاء ذلك نقلاً عن الشوقيات القديمة حين ذكر شوقي في مقدمتها إنه يجب إلى الثلاثين، ولما كان تاريخ طبعها هو ١٨٩٨م، فإن تاريخ ميلاده على هذا الأساس المذكور يكون صحيحاً. ولكن كاتباً واحداً عني نفسه بتحقيق تاريخ صدور الشوقيات القديمة وهو الدكتور محمد صبري، فوجد أن التقاريط المذكورة آخر الديوان تورخ عام ١٣١٧ وهو يقابل سنة ١٩٠٠ أو النصف الأول منها على وجه الدقة، ورغم ذلك تابع غيره من الكتاب وذكر إن تاريخ ميلاد شوقي هو عام ١٨٦٨م، وكل ما استنتجه هو أن شوقي كان قد بلغ الثانية والثلاثين حين خرج الكتاب من المطبعة بغض النظر عن التاريخ

الخاطيء المكتوب على غلاف الديوان. ومن الغريب أن سكرتير الشاعر نفسه قرر في كتابه عن شوقي إنه من مواليد عام ١٨٦٨ ولعل ذلك يرجع إلى أن صاحب الترجمة قلما كان يعرض لسنه بل أنه كان يتحاشى ذلك مع جلسائه. ومن الغريب أيضاً أن حسين شوقي نجل الشاعر ذكر إن أباه حين مات عام ١٩٣٢ كان في الثانية والستين، ولكن أحداً لم يلتفت إلى هذا التاريخ الذي ضاع في زحمة الأحداث، باستثناء الدكتور أحمد الحوفي فقد تنبه إلى ذلك وحقق تاريخ مولده الصحيح. والواقع أن شهادة ميلاد الشاعر نفسها موجودة لدى ابنه حسين شوقي وفيها أن الشاعر من مواليد عام ١٨٧٠ وقد أطلع عليها بعض الباحثين^(١٥).

وهكذا نجد أن عام ١٨٧٠ هو عام مولد شوقي، بناء على هذا الجهد الكبير في البحث، بل وبناءً على شهادة ميلاد شوقي الرسمية، المحفوظة لدى ابنه. ولكن المفاجأة أن هذا التاريخ غير صحيح، بل أن شهادة الميلاد الرسمية غير صحيحة أيضاً!! فالوثائق التي بين أيدينا تحمل شهادة ميلاد أخرى رسمية لشوقي تثبت أن ميلاده كان عام ١٨٧١. ولهذا الشهادة قصة مفادها: أن بعد شهر واحد من توظيف شوقي بقلم العرض حالات تحت التمرين، أريد تثبيته في الوظيفة، مما ترتب عليه استيفاء أوراق تعيينه، ومنها شهادة ميلاده، التي لا وجود لها في هذا الوقت. وهنا قام الأطباء بتحديد عمره عن طريق ما يُعرف بالتسنين! ففي يوم ١٨٩٠/٣/٢٤، قام الطبيب عيسى حمدي حكيم باشي فاميلياي خديوي، والطبيب سالم حكيم باشي جناب خديوي، بالكشف على أحمد شوقي، وحررا شهادة ميلاده، وجاء فيها الآتي: ”بالكشف على أحمد أفندي شوقي الذي لحق بالمعية السنية وجد سليم البنية وسنه ١٩ تسعة عشر سنة وقد تحررت هذه الشهادة منا بذلك للاعتماد بمحل الاختصاص، تحريراً في ١٨٩٠/٣/٢٤“^(١٦).

وبعد أكثر من إحدى عشرة سنة، تجدد أمر الاختلاف حول مولد شوقي. ففي يوم ١٩٠١/١١/٢١ كتب مدير عموم الحسابات خطاباً إلى الديوان الخديوي، قال فيه: ”حيث إن حضرة أحمد أفندي شوقي الموظف بالديوان الخديوي معامل بلائحة ١٨٨٧/٦/٢١ وفي وقت تعيينه بالديوان المذكور قدم شهادة طبية بتاريخ ١٨٩٠/٣/٢٤

تفيد أن عمره تسع عشرة سنة وحيث إنه لا يمكن أن يعول على هذه الشهادة، إلا بعد اليأس من معرفة تاريخ ميلاده فبناءً على ذلك يؤمل أخذ تذكرة ميلاده أو تعريف من حضرته عن تاريخ ميلاده ومحل مولده واسم والده وورود الإفادة لإجراء البحث اللازم عنه بمعرفة هذا الطرف أفندي". فكتب شوقي بخط يده أسفل هذا الخطاب: "سعادتلو أفندم حضرترلري، لا أزال في يأس من الحصول على تذكرة ميلادي أما مولدي فكان بمصر القاهرة حوالي شهر إبريل ١٨٧١ من أبي المرحوم علي بك شوقي وكان من سكان قسم السيدة زينب يوم ذاك أفندم" (١٧).

وهكذا يعترف شوقي بأن شهادة ميلاده مفقودة، وأن معلوماته عن ميلاده أنه ولد في إبريل عام ١٨٧١. ولكن هذا الأمر أحيل إلى أمين الدفترخانة المصرية، فبحث كثيراً وكتب رأيه في ١٩٠١/١٢/٢٢، قائلاً: "جرى الكشف في دفاتر مولودين قسم السيدة زينب شهر إبريل سنة ١٨٧١ وقبل وبعد شهر عن اسم أحمد أفندي شوقي بنجل المرحوم علي شوقي بك فلم يهتد عليه" (١٨). وظل مولد شوقي مشكلة محيرة طوال ثلاث عشرة سنة، حتى وجد أمين الدفترخانة عام ١٩١٤، اسم نغمزار بنت علي بك شوقي، وأن أمها عديلة وتسكن في الشيخ صالح شياخة علي المحلاوي، وأن الداية التي أولدتها اسمها خلدوجة بنت علي من الجمالية. وبناءً على ذلك كتب وكيل عموم حسابات مصر خطاباً إلى أمين الدفترخانة بتاريخ ١٩١٤/٤/١٦، قال فيه:

"أمين الدفترخانة المصرية عزتلو أفندم، لما حرر للدفترخانة بالكشف على تاريخ ميلاد حضرة أحمد بك شوقي بقسم السيدة زينب بمصر في ١٨٧١ وما قبلها وما بعدها بثلاث سنوات وردت مكاتبتها تفيد بأنه وجد ضمن مولودي سنة ١٢٨٨هـ الموافقة سنة ١٨٧١م. اسم (نغمزار بنت علي بك شوقي) وطلبت الاستفهام من حضرة أحمد بك شوقي عما إذا كان هذا الاسم هو اسم أخته وفي هذه الحالة عما إذا كانت هي الأصغر أو الأكبر منه سناً وما الفرق بينهما في العمر وحيث إنه بالتحريز للديوان الخديوي عن ذلك قررت مكاتبته المؤرخة في ١٩١٤/٤/٦ بأن الست نغمزار بنت علي بك شوقي هي شقيقته وأن مولده كان قبلها بعام واحد فأقتضى تحريره لحضرتكم بأمل الكشف على

تاريخ ميلاد حضرته والإفادة بما يتضح“ (١٩).

وبناءً على ذلك قام محمد موسى أمين الدفترخانة بالبحث، حتى وجد تاريخ ميلاد شوقي الحقيقي، فكتب خطاباً إلى مدير عموم الحسابات المصرية في ٢٢/٤/١٩١٤، قال فيه: ”بالكشف في دفاتر مولودين قسم السيدة زينب عن اسم حضرة أحمد بك شوقي ابن المرحوم علي بك شوقي فوجد بدفتر رقم ٩٠٨ بوجه ١٣ ضمن مولودين يوم الجمعة ٢١ رمضان سنة ١٢٨٦ اسم أحمد بن علي شوقي، السكن سوق سكة شياخة علي المحلاوي، الداية خدوجة علي من الجمالية وعليه أقتضى تحريره لسعادتكُم للإحاطة بذلك“ (٢٠). وهكذا نجد أن الداية خدوجة علي، قد سجلت بنفسها ميلاد أحمد شوقي يوم ٢١ رمضان سنة ١٢٨٦ هـ، وهو الموافق يوم ٢٥/١٢/١٨٦٩، وهذا هو التاريخ الحقيقي لمولد أحمد شوقي أمير الشعراء!!

وإذا كان من المعروف أن أحمد شوقي نُفي إلى إسبانيا عام ١٩١٥، لأنه أحد رجال القصر، خصوصاً بعد خلع الخديوي عباس حلمي الثاني، وتولية السلطان حسين كامل، مع نشوب الحرب العالمية الأولى، فإن هناك من قال إن أحمد شوقي قدم استقالته من عمله بالديوان الخديوي، قبل نفيه (٢١). والحقيقة أن أحمد شوقي تم رفته وإحالاته على المعاش، كما تقول الوثائق. ومهما يكن من أمر استقالته أو إحالاته على المعاش، فإن الجديد الذي تأتي به الوثائق، هو أسماء من تم رفتهم من قصر الخديوي عباس حلمي الثاني، مع شوقي. حيث إن أغلب المراجع لم تهتم بإنسان غير شوقي في هذا الأمر، علماً بأن هناك من هم على قدم المساواة مع شوقي، بل وهناك من يفوقه مركزاً.

ووثيقة الرفت مؤرخة في ٢٩/١٢/١٩١٤، وهي عبارة عن خطاب رسمي من مدير عموم حسابات مصرية إلى إدارة المستخدمين، ونصها يقول: ”حيث إنه توضح بمكاتبة الديوان العالي السلطاني المؤرخة في ٢٢/١٢/١٩١٤ مرة ١ إنه من ضمن الترتيبات التي أجريت حديثاً بالديوان المذكور تطبيقاً للنطق الكريم إحالة حضرات الستة وعشرين موظفاً المينة أسماؤهم بالكشف طيه على المعاش اعتباراً من ٢٠/١٢/١٩١٤ فيقتضي قطع استحقاقهم لغاية ١٩/١٢/١٩١٤ وحفظ صورة من هذا الكشف طيه في ملف خدمة كل

منهم وتبلغ ذلك إلى إدارة الخزنة العمومية بكشف التعديلات وإرسال ملفات خدمتهم بعد استيفائها إلى إدارة المعاشات. [توقيع] مدير عموم حسابات مصرية أوغست أديب“ (٢٢).

أما الكشف المرفق بهذا الخطاب فكان يحمل أسماء المرفوتين ووظائفهم، وهم: محمد عارف باشا رئيس الديوان التركي، السيد حسن خالد مدير الديوان التركي، أحمد نور الدين بقلم تركي، بروستر بك سكرتير إنجليزي خصوصي، الشيخ محمد محمود البوريني إمام المسجد، الشيخ عمر ضياء الدين مؤذن المسجد، مصطفى غالب تشريفاتي، حسن حلمي تشريفاتي، حامد العاليلي تشريفاتي، مصطفى يكن تشريفاتي، محمد إبراهيم رئيس تلغرافات الديوان، محمود علي رئيس قلم التحريرات، عبد المنجلي حسن قلم التحريرات، محمد رسمي قلم العرضحالات، محمد عثمان معاون الديوان، عبد الله سليم البشري معاون الديوان، أحمد شوقي مدير أقلام أفرنكي، محمد شريف رئيس قلم الترجمة، روبير شاسو مترجم، إبراهيم كمال راشد محرر فرنساوي، محمد عبس العزيز طيب الديوان، إحسان أفندي أجزاجي ثاني الديوان، عاطف توفيق أجزاجي ثالث الديوان، محمد توفيق عثمان البني كاتب الحرس، محمد محمد يوزباشي أركان حرب، دكتور جاكومو ميزي طيب ثاني الديوان (٢٣).

أما آخر وثيقة تخص أمير الشعراء أحمد شوقي، فتقول: ”توفى أحمد شوقي في ١٤/١٠/١٩٣٢ وورثته هم: (خديجة هانم شاهين) أرملة وتزوجته في ١٨/١/١٨٩٦ الموافق ٢ شعبان ١٣١٣هـ بالحنفي بقسم السيدة زينب، و(علي) ٣٣ سنة موظف بالحكومة، و(حسن) ٢٨ سنة موظف بالحكومة، و(أمينة) حرم حامد العاليلي بك ٣٤ سنة وتزوجت قبل وفاة والدها“ (٢٤).

حقيقة بعثة شيخ النقاد

الناقد الكبير محمد عبد الحميد موسى مندور، المعروف بالدكتور محمد مندور، والمشتهر بلقب (شيخ النقاد) - ذلك اللقب الذي أطلقه عليه فؤاد دوازة - له قصة عجيبة في مشواره التعليمي، عندما كان مبعوثاً إلى فرنسا للحصول على الدكتوراه في الأدب العربي. وهذه القصة رواها عام ١٩٦٤، ونشرها فؤاد دوازة أكثر من مرة (٢٥).

وحول هذه القصة يقول مندور:

”كان الهدف من بعثتي في باريس الحصول على ليسانس من السربون في الآداب واللغات اليونانية واللاتينية والفرنسية وفقهها المقارن، مع حضور محاضرات المستشرقين وتحضير دكتوراه في الأدب العربي مع أحدهم. وقد نفذت الجزء الأول في تسع سنوات من عام ١٩٣٠ إلى ١٩٣٩، ولكني لم أقدم الدكتوراه لأن الجو السياسي كان قد أكفهر في أوروبا عقب فشل مفاوضات تشميرلين المشهورة مع هتلر، وأحسنا أن الحرب قائمة لا محالة، ففضلت العودة إلى مصر دون أن أكتب رسالة الدكتوراه“ (٢٦).

ونلاحظ على هذا القول، أن محمد مندور لم يحدد المدة المقررة لبعثته من قبل الجامعة، بل حدد الفترة التي قضاها في الحصول على الليسانس فقط، وهي تسع سنوات! علماً بأن البعثة التعليمية في هذا الوقت لا تستغرق سوى أربع سنوات أو أكثر قليلاً، للحصول على الدكتوراه، لا تسع سنوات للحصول على الليسانس! كما أنه يفسر عدم حصوله على الدكتوراه، بأن السبب في ذلك هو الحرب! ويفسر مندور طول مدة مكوثه في فرنسا، دون الحصول على الدكتوراه، بأن عراقيل صادفته، بالإضافة إلى تهديد مدير البعثة بفصله. وعن هذا الأمر قال مندور:

”وبعد أن فرغت من دراسة اللغة اليونانية القديمة وآدابها سنة ١٩٣٦، أحسست برغبة عارمة في زيارة بلاد اليونان للبحث عن الأماكن التي ورد ذكرها فيما قرأت من التراث اليوناني القديم، وكان لي زميل في هذه الدراسة اسمه جاك تريليه، فاتفقنا على أن نقوم معاً برحلة إلى بلاد اليونان وجزرها المتناثرة في بحر إيجه وجزيرة صقلية باعتبارها جزءاً من بلاد الإغريق القديمة، وسافرنا بالفعل رغم اعتراض مدير البعثة في باريس على سفري، لأنه كان يظن الأمر مجرد نزوة سياحية عدت من هذه الرحلة التي تفوق في أهميتها قراءة ألف كتاب لأفاجأ بمدير البعثة وقد أوقف مرتبي لأنني خالفت رأيه، وعلمت كذلك أنه كتب إلى الجامعة يطلب فصلي من البعثة وحدث أن مرّ الوفد المصري للمفاوضات بباريس عائداً من لندن عقب توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦، وكان يضم الرئيس السابق مصطفى النحاس، والمرحوم مكرم عبيد وزير المالية، وعلي الشمسي، فذهبت إلى

الفندق الذي نزلوا فيه، وقابلت الشمسي وشرحت له المأزق المالي الذي وجدت نفسي فيه دون مرتب، فدهش الرجل وقادني إلى مكرم عبيد وأخبره بما حدث وأبدى استهجاناً لتصرف مدير البعثة، فما كان من وزير المالية إلا أن أخرج ورقة بيضاء من جيبه وكتب عليها أمراً بصرف مرتبي فوراً، وبذلك انحلت الأزمة بصفة مؤقتة، وإن بقيت مع ذلك مهدداً بالفصل من البعثة فيما لو استجاب مدير الجامعة لطلب مدير البعثة^(٢٧).

مثل هذه العراقيل - من وجهة نظر مندور - هي التي صادفته ومنعته من الحصول على الدكتوراه! وبالرغم من ذلك، يقرّ مندور بأنه حصل بدلاً من الدكتوراه - المبعوث إلى فرنسا من أجلها - طوال تسع سنوات، على: الليسانس من السربون، وعلى دبلوم في القانون والاقتصاد السياسي والتشريع المالي، وحضور محاضرات الفلسفة والتاريخ والاجتماع وعلم النفس بالإضافة إلى البرامج المقررة من قبل البعثة^(٢٨). هذا ما أقرّ به مندور! وكلامه هذا أصبح حقيقة ثابتة عند الجميع، لأن محمد مندور هو المتحدث الأوحّد في هذا الموضوع، ولا يملك المرء ما يناقض كلامه. ولكن كلامه هذا له وجه آخر مجهول، تكشف عنه مجموعة من الوثائق الرسمية، التي لم تظهر ولم تنشر إلا في هذه الدراسة!!

فعلى سبيل المثال، نجد مجموعة من هذه الوثائق تتعلق بمحمل شهادته الدراسية، ومنها نعلم أن محمد مندور المولود عام ١٩٠٧ في كفر الدير مركز منيا القمح، حصل من مدرسة طنطا الثانوية على شهادة الدراسة الثانوية (القسم الثاني) الأدبي في شهر يونية ١٩٢٥، وكان ترتيبه في جدول الامتحان الثاني عشر بالنسبة إلى الناجحين البالغ عددهم أربعمئة وستة وتسعين. كما حصل على الليسانس (عربي وسامي) من كلية الآداب جامعة فؤاد الأول عام ١٩٢٩، وعلى ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول عام ١٩٣٠. وقضى في باريس تسع سنوات، فحصل على الليسانس في الأدب الفرنسي من السربون عام ١٩٣٣، وعلى شهادة فقه اللغة الفرنسية من السربون عام ١٩٣٤، وعلى دبلوم في الاقتصاد السياسي من جامعة باريس عام ١٩٣٤، وعلى الليسانس في اليوناني القديم من السربون عام ١٩٣٦، وعلى شهادة أصوات ونطق اللغة الفرنسية من معهد

الأصوات بباريس عام ١٩٣٩، وعلى دبلوم علم الأصوات التجريبي من معهد الأصوات بباريس عام ١٩٣٩^(٢٩).

وشهادات مندور هذه - رغم دقتها وتوثيقها واتفاق معلوماتها مع فحوى كلام مندور السابق- إلا أنها لم تشفع له عن عدم حصوله على الدكتوراه، المبعوث من أجلها. بل أن مهمته كانت الحصول على الدكتوراه، لا على شهادات متنوعة، لا علاقة لها بمهمته الأساسية، مهما كانت قيمتها العلمية^(٣٠). وإذا كان القاريء قد تعرف على وجهة نظر مندور في أمر بعثته إلى فرنسا، وتعاطف معها لأنها وجهة النظر المتاحة. فإن الوثائق التي بين أيدينا، تأتي بوجهة نظر أخرى!

تقول هذه الوثائق، من خلال مذكرة مؤرخة في ١٩٣٩/٧/١٧: "إن محمد مندور أفندي سافر للبعثة في ١٩٣٠/٧/١٣ للحصول على الدكتوراه في أدب اللغة العربية، وعلى أن يتصل بأساتذة اللغة العربية بالسربون ومدرسة اللغات الشرقية وكلج دي فرانس. ومدة بعثته من أربع إلى ست سنوات. رسب أربع مرات متتالية في شهادة الدراسة العليا في الأدب الفرنسي أي في سنتي ١٩٣١، ١٩٣٢. رسب للمرة الخامسة في يونية سنة ١٩٣٣. نجح في شهادة الدراسة العليا في الأدب الفرنسي في نوفمبر سنة ١٩٣٣. نجح في نوفمبر سنة ١٩٣٤ في شهادة الدراسات العليا في فقه اللغة اليونانية، كما رسب فيها في فرصة نوفمبر سنة ١٩٣٥ أيضاً. ورسب فيها للمرة الثالثة في يولية سنة ١٩٣٦. عرضت مسألته على لجنة البعثات فقررت بجلستها المنعقدة في ١٩٣٦/٨/١٦ عدم صلاحية العضو للبعثة وإعادته، إلا أنه أرسل التماساً بوقف هذا القرار، ورأى مدير البعثة أن هذا القرار أثر فعلاً في أعصابه تأثيراً يستوجب الشفقة. عرض الأمر على الجامعة فقررت في جلستها في ١٩٣٦/١٢/١٦ إبقاء محمد عبد الحميد أفندي إلى امتحانات يونية سنة ١٩٣٧ فإذا لم ينجح يفصل من البعثة. فوافقت لجنة البعثات على التماس مجلس الجامعة بجلسة ١٩٣٧/٣/٢٥ بحيث إذا رسب يفصل حتماً بدون عرض أمره على لجنة البعثات. نجح في يونية سنة ١٩٣٧ في شهادة اللغة اليونانية، ورسب في يونية سنة ١٩٣٨ في شهادة فقه اللغة والأجرومية. عرض أمره على لجنة البعثات في جلسة ١٩٣٩/٩/٢٤

فوافقت على منحه فرصة أخرى في نوفمبر سنة ١٩٣٨، فإذا ما رسب يعود نهائياً. تقدم في نوفمبر سنة ١٩٣٨ فرسب أيضاً. وعلى ذلك أرسل تلغراف لمدير البعثة بتاريخ ١٩٣٨/١٢/١٧ لعودة العضو المذكور، إلا إذا رغب في البقاء على نفقته الخاصة. وفعلاً بقي على نفقته إلى يولية سنة ١٩٣٩ حيث عاد إلى مصر في ١٧/٧/١٩٣٩. وعلى ذلك لم يتم الدراسة التي أوفد من أجلها في البعثة“،^(٣١).

وهذه الوثيقة المهمة، تفند جميع أقوال مندور السابقة، وتضرب بها عرض الحائط! فهذه الوثيقة تثبت أن مدة بعثته الأساسية كانت ما بين أربع إلى ست سنوات. ورغم ذلك تحملت الجامعة المصرية بعثته تسع سنوات! وتؤكد الوثيقة أيضاً أن من المفروض أن يتصل مندور بأساتذة اللغة العربية بالسربون ومدرسة اللغات الشرقية وكلج دي فرانس، من أجل الحصول على الدكتوراه. ولكنه لم يتصل بأحد! كما تؤكد الوثيقة أن لجنة البعثات عام ١٩٣٦ قررت عدم صلاحيته للبعثة ووجوب إعادته منها، إلا أن مدير البعثة أشفق على مستقبله وتعاطف معه، فأعطاه فرصة أخرى. وهذا المدير هو نفسه مدير البعثة الذي اتهمه مندور في أقواله، بأنه كتب إلى الجامعة يطلب منها فصله من البعثة!! وأخيراً تثبت هذه الوثيقة أن محمد مندور رسب أكثر من عشر مرات في امتحانات المقررات المؤهلة للدكتوراه، وهذا أمر لم يكشف عنه مندور في أقواله!!

مبعوث فرنسا أميناً للمخازن!!

من المعروف أن زكي عبد الله سليمان تليمان، الفنان المشهور باسم (زكي تليمان)، من أشهر ممثلي المسرح العربي، ومن أوائل من أسسوا المعاهد المسرحية في العالم العربي. وبالرغم من شهرته الكبيرة، إلا أن هناك مجموعة من الوثائق المجهولة عنه، تكشف جوانب كثيرة غامضة في حياته، وفي مسيرته الفنية والعملية. وهذه الوثائق تقول: إن ميلاده كان يوم ١٨٩٤/٤/٢٨^(٣٢)، وقد حصل على شهادة الثانوية عام ١٩١٦، وبمقتضاها تم تعيينه في وظيفة كاتب من الدرجة الرابعة بمصلحة وقاية الحيوانات بالجزيرة (حديقة الحيوانات) عام ١٩١٩^(٣٣). وقد تزوج عام ١٩٢٢ من فاطمة يوسف الخوري، المشهورة باسم روز اليوسف، وصاحبة المجلة المشهورة باسمها، والتي

تصدر حتى الآن.

ومن الجدير بالذكر إن زكي طليمات كان يهوى التمثيل المسرحي منذ صغره، وقد بدأ احترافه للتمثيل عام ١٩١٦، عندما انضم إلى فرقة جورج أبيض ومثل معها مسرحية (العرائس)، تأليف بيير وولف، وتعريب إسماعيل وهي المحامي. كما مثل مع الفرقة أيضاً عام ١٩١٨ مجموعة من المسرحيات، مثل: توسكا، وفيروزشاه، ورحلة المسير بريشون، وریشيليو، ودزرائيلي. وفي عام ١٩١٩ مثل مع فرقة جورج أبيض أيضاً مسرحيات: المتصرف بالعباد، وزهراب ورستم، وأنشودة الزفاف، والإمام في الشام، وبين الدكاترة، وعمر بن العاص. وفي العام نفسه انضم إلى جماعة أنصار التمثيل، ومثل معهم مسرحيتي (لولو ولوله)، و(فرجينيا). كما انضم في عام ١٩٢١ إلى فرقة عزيز عيد ومثل معها مسرحية (عبد الستار أفندي) تأليف محمد تيمور. وفي العام التالي انضم إلى نادي موظفي الحكومة للآداب والفنون الجميلة، ومثل معه مسرحيتي (الغريزة والواجب)، و(كدبة إبريل) (٣٤).

وتمّ تنويع هذا النشاط المسرحي بفوز زكي طليمات بالجائزة الثانية في مباراة التمثيل، التي أقامتها وزارة الأشغال عام ١٩٢٥. فكتب الناقد والأديب محمود كامل مقالة، قال فيها: "يجب أن تسرع الحكومة بتنفيذ فكرة بعثة التمثيل، التي قررتها منذ مدة ثم انزوت في زوايا الإهمال. ولا شك أن أهم نوع نحن في حاجة إلى إرسال ولو شخصاً واحداً يتخصص فيه هو الدرام. وقد أعلنت الحكومة أخيراً قرارها القاضي باعتبار الأستاذ يوسف وهي صاحب مسرح رمسيس فائزاً بالجائزة الأولى، والأستاذ زكي طليمات بالجائزة الثانية. ولما كنت لا أشك في أن ظروف الأول ومهام إدارة مسرحه، تمنعانه من السفر لهذا الغرض. إذن كان الواجب أن تفكر الحكومة في إرسال الثاني، وهو شاب احترف التمثيل مدة فأصبح ذا دراية تامة بهذا الوسط في مصر، وله إلمام لا بأس به بالفنون المسرحية، إذ ظل مدة طويلة الناقد المسرحي لجريدة المقطم، وقد نال أخيراً الجائزة الثانية في الدرام. وهو فوق هذا وذلك، حائز على شهادة البكالوريا وموظف في وزارة الأشغال، وهي الوزارة التي أراد الله أن تتحكم في أمر التمثيل عندنا، ولعل من السهل أن

تعين في ميزانيتها هذا العام مبلغاً يكفي لإرساله“ (٣٥).

وبالفعل وجدنا خطاباً مؤرخاً في ١٩٢٥/٤/٢٧، أرسله السكرتير العام لوزارة المعارف العمومية إلى رئيس اللجنة الوزارية للاستشارية لبعثات التعليم المصرية، قال فيه: “أتشرف بإحاطة معاليكم علماً أن الحكومة قد اتجهت نيتها أخيراً إلى تشجيع التمثيل العربي، ومكافأة من يتفوقون فيه من أهل الفن. وقد رأت تحقيقاً لهذه الغاية إجراء مباراة عامة بين أهل الفن بدار الأوبرا الملكية. وكان ضمن المتقدمين لهذه المباراة حضرة زكي أفندي طليمات، الموظف بمحذائق الحيوانات التابعة لمصلحة التنظيم، والذي حاز الجائزة الثانية في الدرامه. وحيث إن أنظمة التمثيل في مصر تحتاج إلى الكثير لبلوغ درجة الكمال، ولا يتسنى ذلك إلا بدراسة طريقة التمثيل الحديثة وأنظمتها الغربية. فتقترح هذه الوزارة إيفاد حضرة زكي أفندي طليمات في بعثة وزارة المعارف والأشغال إلى فرنسا، لتلقي فن التمثيل من نوع الدرامه في معاهدها وعلى كبار أهل الفن فيها. فالرجاء من معاليكم النظر في هذه المسألة والتكرم بالإفادة بقرار اللجنة الوزارية الاستشارية لاتخاذ الإجراءات التمهيدية لذلك“ (٣٦).

وبالفعل سافر زكي طليمات إلى فرنسا، ليكون أول مبعوث حكومي رسمي لتعلم فن التمثيل في العالم العربي بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة. وبعد عودته من بعثته في أكتوبر ١٩٢٨، وبعد أن حصل على ثلاث شهادات من الأساتذة الذين تلقى على أيديهم الفن المسرحي، تم تعيينه بإدارة الفنون الجميلة بوزارة المعارف، في وظيفة أمين مخازن وملابس ومناظر دار الأوبرا (٣٧)!! وعلى الرغم من تدني وظيفته التي لا تليق بشهاداته، فقد قدم مشروعاً متكاملًا لإنشاء معهد فن التمثيل العربي، وحصل على موافقة الحكومة بإنشاء المعهد في عام ١٩٣٠. وتم الإنشاء بالفعل، وعُين طليمات مشرفاً له بجانب تدريسه لفن الإلقاء، فكان هذا المعهد، أول معهد للتمثيل المسرحي في العالم العربي، يحظى برعاية الحكومة (٣٨).

ووسط دهشة المجتمع المصري لوجود مؤسسة علمية يختلط فيها الجنسين، بدأ المعهد عمله العلمي في أواخر عام ١٩٣٠. ولكي يتغلب طليمات على مشكلة الاختلاط

هذه، كان يستقبل الطلبة والطالبات في بيته، ويجلس معهم بوجود زوجته الفنانة روز اليوسف، كي يُنمي شعور الفريق الواحد عند جميع الطلاب. وقبل انتهاء العام الدراسي الأول، سافر طليمات إلى أوروبا لمهام تتعلق بعمله في المعهد^(٣٩). والحقيقة أن إرسال طليمات إلى أوروبا، كان مؤامرة مدبرة من قبل الحكومة لإبعاده. وبعد نجاحها في ذلك، صدر الأمر بتحويل المعهد إلى صالة محاضرات بمدرسة الإبراهيمية، يحضرها من أراد ويمتنع عنها من أراد، بشرط عدم اختلاط الجنسين حفاظاً على التقاليد الإسلامية والشرقية.

وهكذا تم إغلاق أول معهد مسرحي في مصر!! وبالتالي عودة طليمات إلى عمله الأصلي، كأمين مخازن دار الأوبرا!! فكتب السكرتير العام خطاباً في ١٩٣٢/١/٤، قال فيه: "جناب المحترم مراقب الفنون الجميلة بالوزارة. نظراً لإلغاء معهد فن التمثيل واستبدال قاعة المحاضرات به وتكليف حضرة ناظر المدرسة الإبراهيمية بالإشراف عليها مما يترتب عليه إلغاء ندب حضرة زكي طليمات أفندي لسكرتارية المعهد. فالرجاء تكليف حضرته استلام أعمال وظيفته الأصلية (معاون دار الأوبرا الملكية)"^(٤٠).

ويستمر طليمات في عمله طوال خمس سنوات، حتى يتم نقله في وظيفة مفتش بشئون التمثيل بمعاهد الوزارة للبنين عام ١٩٣٧. وطوال هذه الفترة، وهو يكافح لإعادة فتح معهد التمثيل مرة أخرى، وبالفعل ينجح في ذلك. فقد افتتحت وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية، (المعهد العالي لفن التمثيل العربي) عام ١٩٤٤. وتكون هذا المعهد من قسمين: الأول، قسم الإلقاء والتمثيل، والآخر قسم النقد والبحوث الفنية. وكانت الدراسة به ثلاث سنوات في كل قسم، ثم سنتان للتخصص في فن الإخراج، وتجري الدراسة فيه مجاناً. وكان طليمات عميداً لهذا المعهد منذ افتتاحه وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. فقام رجال الثورة بمكافأته، وذلك بفصله بقانون رقم ١٨١ (قانون التطهير)، عن طريق لجنة فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي. ووقع على قرار فصله كل من: رئيس مجلس الوزراء اللواء أركان حرب محمد نجيب، ووزير المعارف العمومية إسماعيل محمود القباني^(٤١)!!

أسرة علي باشا مبارك .

كتب علي باشا مبارك ترجمته الذاتية بقلمه، ونشرها في مقدمة كتابه (الخطط التوفيقية). وهذه الترجمة نهل منها كل إنسان أراد أن يكتب عن هذا الوزير الخاطر، حيث إنها ترجمة وافية، أحاطت بكل صغيرة وكبيرة عنه. ولكن الجانب المجهول في حياة هذا الوزير، يتمثل في أسرته ومصيرها بعد وفاته. ولعل هذا الجانب الإنساني، لم يلتفت إليه أحد، حيث اهتمام الباحث يتجه دائماً نحو الشخص المشهور، ولا يهتم بأمر أسرته. فعلى الرغم من سيرة علي مبارك الوافية والمنشورة، إلا أننا لم نعلم منها أي شيء عن أسرته الصغيرة، بعكس المعلومات الوفيرة بعض الشيء عن أسرته الكبيرة!! فعلى سبيل المثال، لم يذكر علي مبارك أي شيء عن زوجاته إلا إشارات مقتضبة. كما أنه لم يكتب كلمة واحدة عن أولاده، لدرجة أن القاريء يظن أنه لم ينبج مطلقاً!!

فعلى سبيل المثال يقول علي مبارك: عندما عزم عزيز مصر على إرسال أنجاله الكرام إلى فرنسا ليتعلموا، صدر أمره بانتخاب جماعة من نجباء المدارس فكنت فيهم، وسافرنا وأقمنا بباريس أربع سنوات، ثم جئنا إلى مصر وتعينت خوجة بمدرسة طره. ”وفي تلك المدة تأهلت بكريمة معلمي في الرسم بمدرسة أبي زعبل، وكان أبوها قد مات وصارت إلى حالة الفقر، فتزوجت بها لما كان لوالدها علي من حق التريية والمعروف“ (٤٢). وفي موضع آخر نجده يقول: ”سافرت بمعية أحمد باشا المناكلي فأقمت في هذه السفرة قريباً من سنتين ونصف .. [وكنت قد] تزوجت قبل سفري هذا بعد موت زوجتي الأولى بقرية أحمد باشا طوبسقال وكانت ذات مال وعقار وكانت يتيمة“ (٤٣). وفي موضع أخير يقول: ”لما رام المرحوم سعيد باشا التوجه إلى بلاد أوروبا أمر برفق غالب من كان في معيته فكنت في جملة المرفوتين وكنت قبل رفقي تزوجت واشترت بيتاً بدرب الجماميز“ (٤٤).

وبناء على ذلك نعلم أن علي مبارك تزوج ثلاث مرات، كما نعلم أن زوجته الأولى توفيت في حياته. ولم نعلم هل أنجب أولاداً من زوجاته أم لا! ولكن الوثائق الرسمية التي بين أيدينا، تكشف لنا النقاب عن هذه الأمور كلها، وأكثر منها.

تقول الوثائق إن علي مبارك ولد يوم ١٥/٤/١٨٤٦. وهذا التاريخ الرسمي، يخالف ما ذكره علي مبارك نفسه، عندما كتب ترجمته في كتابه الخطط التوفيقية، وذكر إن مولده كان في عام ١٨٢٣م!! كما تقول الوثائق أيضاً أن وفاته كانت عام ١٨٩٣، وهو التاريخ المعروف عن وفاته في كافة المراجع التي كتبت عنه. والجديد في الوثائق، إنها ذكرت أسماء زوجاته وأولاده. فزوجته الأولى التي قال عنها إنه تزوجها وفاءً لأستاذه في مدرسة أبي زعبل، وماتت في حياته، اسمها (ليلي) وقد أنجب منها ابنه الأول (يوسف) عام ١٨٦١. أما زوجته الثانية التي تزوجها بعد وفاة زوجته الأولى، وقال عنها إنها قرية أحمد باشا طوبسقال، فاسمها (برلنتي)، وقد أنجب منها ابنه الثاني (علي) عام ١٨٦٨، وكذلك أنجب منها ابنته الأولى (حبية). أما زوجته الثالثة والأخيرة فاسمها (دلبر)، وقد أنجب منها ابنه الثالث (إسماعيل) عام ١٨٧٦ - ولسوء تصرفه تمّ الحجر عليه - وأيضاً أنجب منها ابنه الرابع (حبيب) عام ١٨٨٢، واسمه الحقيقي (فؤاد). كما أنجب منها أخيراً ابنته الثانية (عليه) (٤٥).

وعاشت هذه الأسرة الكبيرة، بعد وفاة عائلتها، عيشة لا تتناسب مع مستوى عائلتها الوظيفي، الذي تقلد وزارات عديدة، حيث كان معاشه لا يفي باحتياجات أفراد أسرته. فعلى سبيل المثال نجد - من خلال الوثائق - أن ابنته حبية تتنازل عن معاشها طوال حياتها، مقابل مائة جنيه تستلمها من خزانة الدولة، كي تدبر أمور زواجها!! كما نجد أيضاً أن معاش الزوجة (دلبر) يُقطع عنها عام ١٨٩٩، بحكم قانون سعيد باشا للمعاشات، فتمنح معاشاً استثنائياً من خلال مجلس الوزراء. هذا بالإضافة إلى شكوى أبناء علي مبارك من ظروف الحياة، وعدم استطاعتهم العيش بنقود المعاش القليلة، بعد وفاة والدهم بأربعة عقود!! ولندكر للقاريء نص إحدى هذه الوثائق، والمؤرخة في ١٩٣٣/٣/٤. وهي عبارة عن مذكرة مرفوعة من قبل اللجنة المالية بوزارة المالية إلى مجلس الوزراء، ونصها يقول:

”رتب لورثة المرحوم علي مبارك باشا وزير المعارف سابقاً نصف معاشه أي ٤١،٦٦٦ جنيهاً، واستمروا يتناولونه إلى أن قطع عنهم طبقاً لقانون سعيد باشا الذي كان

معاملاً به، حيث قطع عن آخر مستحق منهم لغاية ١٨٩٩/٣/١٧. ولما ساءت الحالة المالية على أرملته الست دلبر هانم، وافق مجلس الوزراء في ١٩٢٢/١٠/٥ على منحها معاشاً شهرياً قدره ٢٠ جنيهاً من ١٩٢٢/٤/١، وقطع هذا المعاش في ١٩٢٣/١٠/١٢ لوفاتها. وقد قدم ابنها حبيب بك مبارك طلباً ذكر إنه ب وفاة والدته أصبح فقيراً، إذ كان يعيش في كنفها ويصرف من المعاش المرتب لها، خصوصاً وأنه متزوج ورب أسرة، ومصاب بعاهة مستديمة تمنعه من التكسب. بحثت اللجنة المالية حالته وقررت في ١٩٢٤/٣/١ منحه إعانة مالية قدرها ١٠٠ جنيه، تصرف له على اثني عشر قسطاً. تسلم آخر قسط منها في ١٩٢٥/٣/١٧. وقد عاد مجلس الوزراء وقرر في ١٩٢٥/٦/٢٩ منحه معاشاً استثنائياً قدره ١٠ جنيهات مدى حياته. وقد قدم نجله الثاني إسماعيل بك مبارك طلباً، ذكر فيه أنه لم يستحق معاشاً لتجاوز سن الخامسة عشرة عند وفاة والده، ويلتمس ترتيب معاش استثنائي له، لأنه رب عائلة كبيرة وكان يعيش في كنف والدته أيضاً، فلما توفيت في سنة ١٩٢٣ وقطع معاشها ألتجأ إلى أخيه حبيب بك مبارك، الذي رتب له معاش شهري ١٠ جنيهات. بحثت اللجنة المالية حالته وقررت في ١٩٣١/٧/٢٦ منحه أعانة مالية قدرها ١٠٠ جنيه تصرف له على عشرين شهراً. ولكنه أعاد الكرة وطلب منحه معاشاً استثنائياً أسوة بأخيه، نظراً للضيق الشديد الذي يقاسيه، ولكبر سنه إذ يبلغ سن الستين وغير قادر على التكسب. وتقترح اللجنة نظراً لحالته وللخدمات الجليلة التي أداها المرحوم والده للحكومة المصرية في مختلف المناصب التي تقلدها، أن يرتب له معاش استثنائي قدره خمسة جنيهات شهرياً، يصرف له من الشهر التالي للشهر الذي يصرف فيه آخر قسط من الإعانة السابق منحه إياها، وذلك مدى حياته ولا يتوارث من بعده. وتشرف اللجنة برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره. [توقيع] الرئيس بالنيابة محمد شفيق. [تأشيرة] وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩٣٣/٣/٢٣ على رأي اللجنة المالية الميين في هذه المذكرة [توقيع] رئيس مجلس الوزراء إسماعيل صدقي، (٤٦).

أسرة المازني

يعتبر الأديب الكبير إبراهيم عبد القادر المازني، من أشهر كُتاب الأدب في العصر الحديث، وهو لا يحتاج منا إلى كتابة تعريف له، فكفى ما كُتب عنه من كُتب ودراسات

حتى الآن! وهذه الكتابات تثبت أنه تأثر سلباً في حياته، بسبب وفاته وزوجته. ولكن الوثائق التي بين أيدينا، تثبت أنه تزوج مرة أخرى، وأنجب ولدين. وبعد وفاته عام ١٩٤٩ ترك أسرته هذه بلا دخل مادي، يوفر لها عيشة كريمة، حيث إنه لم يكن موظفاً حكومياً وقت وفاته!! فكيف وفرت هذه الأسرة دخلاً لها بقية حياتها؟!

تقول الوثائق إن المازني تزوج في يونية ١٩٢٧ من السيدة شفيقة عبد الحليم، وأنجب منها ابنه الأول (رضا) يوم ١٩٢٨/١١/٢١، وابنه الثاني (عبد الحميد) يوم ١٩٣١/٢/١٢. أما وفاة المازني فكانت يوم ١٩٤٩/٨/١٠^(٤٧). وبعد الوفاة لم تجد أسرته دخلاً لاستمرار عيشتها عيشة كريمة، فتدخلت أكثر من جهة حكومية لمساعدة هذه الأسرة. ونتج عن ذلك مذكرة رسمية من وزارة المالية مرفوعة إلى مجلس الوزراء، مؤرخة في ١٩٥٠/٣/١٨، يقول نصها:

”تذكر وزارة المعارف العمومية بكتابها المؤرخ ١٩٤٩/١٢/٢٤ إن حضرة صاحب المعالي أحمد لطفي السيد باشا رئيس مجمع فؤاد الأول للغة العربية تقدم إليها بقرار اتخذته مجلس المجمع في جلسته المنعقدة في ١٩٤٩/١٢/٥ في شأن المعونة الواجبة لأسرة المرحوم الأستاذ إبراهيم عبد القادر المازني عضو المجمع السابق بعد وفاة عائلها وللسمعي لدى وزارة المالية ومجلس الوزراء لتقرير معاش يكفل لهذه الأسرة حياة كريمة. ووزارة المعارف التي تعرف للمرحوم المازني حقه لا من حيث مكانته الأدبية العالية فحسب - بل من حيث إنه كان موظفاً سابقاً في وزارة المعارف تخرج على يديه عشرات من كبار الرجال الذين يشغلون اليوم مناصب ممتازة - تؤيد مجمع فؤاد الأول للغة العربية فيما يرجوه لأسرة الفقيد من رعاية - وبسبيل تأييد هذا الرجاء تذكر وزارة المعارف إن المرحوم المازني تخرج في مدرسة المعلمين العليا وحصل على إجازتها العالية سنة ١٩٠٩ واشتغل مدرساً للترجمة بالمدارس الثانوية الأميرية والعالية ما يقرب من خمس سنوات ثم رأى أنه مستطيع بما حباه الله من مواهب أدبية عالية وإدراك عميق في فنون الأدب أن يخدم الثقافة العامة في مجالها الواسع الرحيب بالاشتغال بالصحافة والأدب الحر فآثر هذا الميدان على العمل الحكومي وظل يوالي إنتاجه الأدبي الرفيع بضعاً وثلاثين سنة حتى أحترمه الموت منذ قريب بعد أن خلف في الآداب آثاراً باقية ورسم

للأدباء نهجاً علمياً معدوداً بين المذاهب الأدبية الحديثة. ولو أن المرحوم المازني ظل بوظيفته لبلغ فيها مبلغاً يفرض على الوزارة بعد وفاته أن تهنيء لأسرته معاشاً طيباً يتناسب مع خدمته الطويلة الأمد وآثاره الباقية في سجل الثقافة العامة. وقد وصل السابقون من زملائه في وزارة المعارف إلى درجة المدير العام وبلغ المتخلفون منهم الدرجة الأولى فلو أنه استكمل مدة خدمته الرسمية وقرون بزملائه في الوظيفة لكان له اليوم معاش قد يبلغ تسعين جنيهاً في الشهر ولا يمكن أن يتزل عن الخمسين. وأن المقاييس العلمية الصحيحة وواجب تقدير العاملين يفرضان على وزارة المعارف باعتبارها المهيمنة على شئون الثقافة والتعليم في البلاد أن تعترف بأن مجهودات المرحوم المازني وخدماته العلمية وإن كانت لم تدخل في نطاق العمل الحكومي واجبة التقدير والرعاية بحيث لا يجوز أن يكون جزاؤه على ما قدم لبلاده من الأيدي العلمية أقل من جزاء غيره من النظراء الذين آثروا الحصول على الرزق بأيسر وسائله في وظائف الحكومة. وقد سبق أن استجابت وزارة المالية ومجلس الوزراء لمثل هذه الدعوة بتقرير معاش استثنائي قدره خمسون جنيهاً مصرياً في الشهر لأرملة جناب المستر ريد عميد كلية فكتوريا. لذلك تطلب وزارة المعارف العمومية الموافقة على تقرير معاش استثنائي لأرملة المازني وولديه يتناسب مع مكانة عائلهم وما أدى لبلاده من الخدمات وأقدميته الطويلة في خدمة التعليم والثقافة الحرة. وبأخذ رأي مجلس الدولة (إدارة الرأي لوزارة المالية) أفتى بأن المادة ٣٨ من قانون المعاشات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ تعطى لمجلس الوزراء الحق في منح معاشات استثنائية لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخدمة أو بعد إحالتهم إلى المعاش ولذلك يرى القسم إنه وفقاً لهذه المادة يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية معاشاً استثنائياً لورثة المرحوم الأستاذ عبد القادر المازني باعتباره موظفاً سابقاً في الحكومة حيث كان يعمل مدرساً بوزارة المعارف العمومية. وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت رفع الأمر إلى مجلس الوزراء ليقرر فيه ما يراه. [توقيع] وزير المالية ورئيس اللجنة في ١٨/٣/١٩٥٠، (٤٨).

ومن خلال الوثائق أيضاً، نجد أن مجلس الوزراء برئاسة مصطفى النحاس، بجلسته المنعقدة في ١٩/٣/١٩٥٠ وافق على منح زوجة وولدي المرحوم الأستاذ المازني معاشاً قدره

٣٠ جنيهاً شهرياً. على أن يؤول نصيب الولدين عند بلوغهما سن الرشد إلى الأرملة^(٤٩). وبذلك عاشت هذه الأسرة حياة كريمة، بفضل جهود المازني الأدبية، التي لم ينسها المجمع اللغوي بقيادة رئيسه أحمد لطفي السيد.

وهكذا يتضح لنا قيمة الوثائق المحفوظة بملفات قلم الوزارات بدار المحفوظات العمومية بالقلعة، وأثرها في تغيير المفاهيم الأدبية والتاريخية الثابتة في الأذهان، وكذلك أثرها في إضافة كل ما هو جديد ومجهول عن أعلام الأدب والتاريخ والفن من المصريين.

هوامش الدراسة

(١) - انظر ملفات قلم الوزارات المحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة، تحت أرقام: ١٧٠٤٢، ٨٩٠٣، ١٤٤٠٢، ١٤٦٦٨، ٢٥٩٧٦، ١٦٦٣٠، ١٤٦٧٠.

(٢) - انظر ملفات قلم الوزارات، أرقام: ١٧٥٢، ٥٠٢٣، ١٦٨٣٥، ٤٧٤٢٢، ٣٢٨٧٠، ٢٧٦٥٦، ٥٢١٩٢.

(٣) - انظر ملفات قلم الوزارات، أرقام: ٥١٦٦٥، ٧٠٨٥، ٧٠٤٨.

(٤) - انظر ملفات قلم الوزارات، أرقام: ٦٢٤٤، ٢٠٣٠٢، ١٦٨٣٥.

(٥) - انظر ملفات قلم الوزارات، أرقام: ٥٦٥٨٤، ٤٩٢١١، ٩٧٧٥٠.

(٦) - انظر ملفات قلم الوزارات، أرقام: ٢٣١٢٢، ٢٦٠٣١.

(٧) - انظر ملفات قلم الوزارات، أرقام: ٥٢٧٣٨، ٢٧١١١، ٢٣١٢٢، ١٢٦٩، ٣٥٠٧.

(٨) - وثائق ملف رقم ٤٩٢١١ بقلم الوزارات.

(٩) - انظر ملفات قلم الوزارات، أرقام: ٦٢٤٤، ٢٣١٢٢، ٤٩٢١١، ٥٨٩٦٠، ٩٠٩، ٥٩٧٧٥، ١٢٦٩.

(١٠) - انظر ملفات قلم الوزارات: رقم ٥١٦٦٥، ورقم ٥٦٥٨٤.

(١١) - انظر ملفات قلم الوزارات: رقم ٣٥٠٧، ورقم ٤٥١٠٧.

(١٢) - انظر ملفات قلم الوزارات: رقم ١٢٦٩، ورقم ٩٠٩.

(١٣) - راجع: وثائق ملفي رقم ٢٦٠٣١، ٣٩٨٦٥ بقلم الوزارات بدار المحفوظات العمومية بالقلعة.

- (١٤) - انظر: أحمد عبد الوهاب أبو العز - اثني عشر عاماً في صحبة أمير الشعراء - ١٩٣٢ - ص(٧٣)، زكي محمد مجاهد - الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية - الجزء الثاني - دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط ٢ - ١٩٩٤ - ص(٦٨٥)، خير الدين الزركلي - الأعلام - المجلد الأول - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٩ - ١٩٩١ - ص(١٣٦)، د. طه وادي - شعر شوقي الغنائي والمسرحي - دار المعارف - ط ٣ - ١٩٨٥ - ص(٧، ١٧١).
- (١٥) - د. ماهر حسن فهمي - أحمد شوقي - سلسلة أعلام العرب - عدد ١٠٦ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٥ - ص(٩).
- (١٦) - وثائق ملفي رقم ٢٦٠٣١، ٣٩٨٦٥ - السابق.
- (١٧) - وثائق ملفي رقم ٢٦٠٣١، ٣٩٨٦٥ - السابق.
- (١٨) - السابق.
- (١٩) - السابق.
- (٢٠) - السابق.
- (٢١) - د. ماهر حسن فهمي - السابق - ص(٩٠).
- (٢٢) - وثائق ملفي رقم ٢٦٠٣١، ٣٩٨٦٥ - السابق.
- (٢٣) - راجع - السابق.
- (٢٤) - وثائق ملفي رقم ٢٦٠٣١، ٣٩٨٦٥ - السابق.
- (٢٥) - أدار فؤاد دوار حواراً مع الدكتور محمد مندور حول بعثته إلى فرنسا وعلاقته بأستاذه الدكتور طه حسين عام ١٩٦٤. ونشر هذا الحوار في مجلة (المجلة) عدد ٩٦ ديسمبر ١٩٦٤ ص(٤٤-٥٢)، وفي عدد ٩٨ فبراير ١٩٦٥ ص(٥٨-٧١). ونشره مرة أخرى في كتابه (عشرة أدباء يتحدثون) عام ١٩٨٠، ونشره أخيراً في كتاب (محمد مندور - سلسلة نقاد الأدب - عدد ١٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٦). كما نشر نبيل فرج مجموعة من

رسائل مندور إلى طه حسين بخصوص هذا الموضوع في مجلة القاهرة عدد ١٣٣ ديسمبر ١٩٩٣
(ص ١٠٧-١٦٥).

(٢٦) - فؤاد دوار - محمد مندور - سلسلة نقاد الأدب - عدد ١٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب
- ١٩٩٦ - ص (٢٥).

(٢٧) - فؤاد دوار - محمد مندور - السابق - ص (٣٠-٣٤).

(٢٨) - راجع: السابق - ص (٢٥-٢٦).

(٢٩) - راجع: وثائق ملف رقم ٦١٤٦١ المحفوظ بقلم الوزارات بدار المحفوظات العمومية بالقلعة.

(٣٠) - يقول د. لويس عوض عن هذا الأمر، عندما تعرف على مندور في باريس أيام بعثته: "لم يشأ مندور أن يخطف العلم خطفاً ويعود بعد أربع سنوات حاملاً دكتوراه الجامعة أو حتى دكتوراه الدولة في الأدب العربي كما كان مقرراً له أن يفعل، بل رأى في بعثته الفرنسية فرصته الثمينة للتغلغل في أسرار الحضارة الأوروبية ودراسة الأدب والفن على الطبيعة وليس في صحائف الكتب". د. لويس عوض - جريدة الأهرام ١٩٦٥/٥/٢٨، نقلاً عن كتابه (الثورة والأدب) - ص (١٥).

(٣١) - وثائق ملف رقم ٦١٤٦١ - السابق.

(٣٢) - أغلب المراجع تشير خطأ إلى أن مولده كان يوم ١٠/٣/١٨٩٩

(٣٣) - راجع: وثائق ملف رقم ١٢٦٩ المحفوظ بقلم الوزارات بدار المحفوظات العمومية بالقلعة.

(٣٤) - انظر: جريدة المقطم ١٩١٨/١١/٢٥، جريدة السفور ١٩١٩/٥/١، جريدة المنير
١٩٢١/٩/٢٩

(٣٥) - جريدة السياسة ١٩٢٥/٤/٢١.

(٣٦) - وثائق ملف رقم ١٢٦٩ المحفوظ بقلم الوزارات - السابق.

(٣٧) - وثائق ملف رقم ١٢٦٩ السابق.

(٣٨) - انظر: مجلة النهاردة ١٩٣٠/٨/١٧.

(٣٩) - انظر: مجلة المصور ١٩٣١/٥/٢٩.

(٤٠) - وثائق ملف رقم ١٢٦٩ السابق.

(٤١) - السابق.

(٤٢) - محمد دري بك - تاريخ حياة المغفور له علي مبارك باشا - استخرجها الدكتور محمد دري

بك الحكيم من كتاب الخطط التوفيقية المطبوع في سنة ١٣٠٦ (١٨٨٨م) - طبع بالمطبعة الطبية

الدرية الكائنة بجارة السقائين بمصر المحمية - سنة ١٣١١ هجرية (١٨٩٣م) - ص(١٣-١٧).

(٤٣) - محمد دري بك - السابق - ص(٢٣-٢٤).

(٤٤) - محمد دري بك - السابق - ص(٣٠).

(٤٥) - راجع: وثائق ملفات أرقام ١٦٨٣٥، ١٨٢٤٠، ٢٩٢١٥، ٣٩٩٩٨ المحفوظة بقلم الوزارات

بدار المحفوظات العمومية بالقلعة.

(٤٦) - وثائق ملف رقم ٣٩٩٩٨ - السابق.

(٤٧) - راجع: وثائق ملفي رقم ٦١٧٧٥، ١٧١ بقلم الوزارات بدار المحفوظات العمومية بالقلعة.

(٤٨) - وثائق ملفي رقم ٦١٧٧٥، ١٧١ - السابق.

(٤٩) - راجع: وثائق ملفي رقم ٦١٧٧٥، ١٧١ - السابق.

